الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الخميس
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

الرئيس: السيدة إسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.47
11 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) ((A/51/3 (Parts I and II)، A/51/81، و 87، و 90، و 114، A/51/208-S/1996/543، A/51/210، A/51/462-S/1996/831؛ A/C.3/51/9)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/51/153، و 170، و 210، و 290، و 395، A/51/453 و Add.1، A/51/457، و 480، و 506، و 536، و 539، و 542 و Add.1 و 2، و 552، و 555، و 558، و 561، و 641، و 650؛ A/C.3/51/6).

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/51/80-S/1996/194، A/51/189، A/51/203-E/1996/86، A/51/204، و 271، و 347، و 459، و 460، و 466، و 478، و 479، و 481، و 483، و Add.1، و 490، و 496، و 507، و A/51/532-S/1996/864، A/51/538، و 556، و 557، و 651، و 657، و 660، و 663، و 665، A/C.3/51/3، و 8، و 10-13، و 15، و 16)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/51/36)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/51/36)

١ - السيد أغاثوكليوس (قبرص): قال إن بلده ملتزم تماما بإعمال حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد العالمي ومصمم على الوقوف ضد جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، وبأنه ينبغي على الدول، التي ترفض احترام حقوق الإنسان وتختار الاستخفاف بالالتزامات الدولية التي قبلت بها بمحض إرادتها، أن تتحمل المسؤولية كاملة في هذا الشأن.

٢ - وذكّر اللجنة بأنه قد مضى أكثر من ٢٢ عاما على تقسيم قبرص بالقوة، بإبقاء ٣٧ في المائة من أراضيها تحت الاحتلال العسكري لتركيا. ونتيجة للطرد القسري للسكان الأصليين من منازل أجدادهم، فإنه لا يزال هناك قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ قبرصي يوناني محرومين من حقهم الإنساني الأساسي بالعودة إلى منازلهم وممتلكاتهم في الجزء المحتمل من البلاد، بينما تستمر عملية جلب المستوطنين الأجانب إلى البلد، بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية للجزيرة مما يشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها.

٣ - وأعرب عن قلق حكومته الخاص إزاء انتهاكات أبسط حقوق الإنسان بالنسبة للقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في المنطقة الخاضعة للاحتلال التركي. وأضاف يقول إن الأمين العام، في تقريره (S/1996/411)، أشار إلى إخضاع هؤلاء المواطنين لقيود صارمة على الكثير من حرياتهم الأساسية، الوضع الذي

من شأنه أن يحتم الزوال النهائي لهذه الطوائف. وقد أعرب مجلس الأمن، في قراره ١٠٦٢ (١٩٩٦)، عن أسفه لرفض الجانب التركي الاستجابة على نحو أوفى للتوصيات المقدمة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) (S/1995/1020)، وطالب الجانب التركي بأن يحترم احتراما كاملا الحريات الأساسية لهذه الطوائف. ولكن مع ذلك، تستمر تركيا في ممارستها لسياسات الاضطهاد في المنطقة المحتلة، مخالفة بذلك ليس اتفاقية فيينا الثالثة للسنة التقويمية ١٩٧٥ فحسب، بل أيضا القانون الإنساني الدولي ذا الصلة، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة.

٤ - ومضى قائلا إن المشكلة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين في قبرص بقيت دون حل. وإن لجنة التحقيق التي أنشئت في عام ١٩٨١ لم تحرز أي تقدم يذكر، خاصة بعد تقاعد ممثل الأمين العام في اللجنة. وأضاف أن حكومته تأمل أن تستأنف اللجنة عملها الإنساني فور تعيين الأمين العام لعضو ثالث جديد وأن تحرز تقدما حقيقيا في عملها. وأردف قائلا إن حكومة بلده تناشد من جديد جميع المعنيين تقديم المساعدة والتعاون من أجل حل هذه المأساة الإنسانية، التي تشغل كلا من العائلات القبرصية التركية والقبرصية اليونانية. وقال إن تعاون جمهورية تركيا ومساعدتها أساسيان لهذا الغرض.

٥ - واستطرد يقول إن حكومة بلده قد أبدت باستمرار التزامها بإيجاد حل عادل وقابل للتطبيق، من شأنه أن يضمن استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها وفقا لقرارات الأمم المتحدة. واسترسل قائلا إن الأحداث الأخيرة أكدت مرة أخرى ضرورة إيجاد حل يحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب القبرصي بأكمله. ومضى يقول إن ما قامت به قوات الاحتلال التركية مؤخرا بقتل مدرسين قبرصيين أعزلين، وجرح عدد كبير من الأشخاص الآخرين من بينهم أفراد من قوة حفظ السلام، وشاهده العالم كله على شاشات التلفزيون يؤكد المخاطر الكبيرة التي يشكلها السماح باستمرار الوضع القائم. وأضاف قائلا إن الإخفاق في إعمال القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان في حالة واحدة من شأنه أن يخلق سابقة لإخفاق مماثل في أماكن أخرى. وفضلا عن هذا، من الممكن أن يضعف ذلك من مصداقية الأمم المتحدة إذا أخفقت في ضمان الإعمال الفعال لحقوق الإنسان في كل مكان.

٦ - السيد راي سونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن محاولات استغلال مسائل حقوق الإنسان لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بلدان أخرى لا تنتهي، كما لا تنتهي المواجهات بشأن هذه المسائل. وأضاف أنه يتعين على كل دولة عضو من أجل إيجاد حل عادل لتلك المسائل، أن تحترم المُثل العليا للمجتمع الدولي، كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وأن تبدأ التعاون بشأن تلك المسائل، متخلية عن ازدواجية المعايير، والانتقائية والتسييس التي تخيم حاليا على حقوق الإنسان. وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ من تسييس حقوق الإنسان من جانب بعض الحكومات بهدف صرف الانتباه عن الانتهاكات الخطيرة التي تقترفها في بلدانها. وأضاف قائلا إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يعتبر عنصرا هاما في تحقيق التعاون الدولي، بينما يمكن أن يشكل خرق السيادة الوطنية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقال إن وفد بلده يرفض رفضا باتا أية محاولة لاستخدام مسائل حقوق الإنسان كشرط مسبق للمساعدة الإنمائية أو للعلاقات الاقتصادية.

٧ - ومضى يقول إن الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وإذا كانت الدول المتقدمة النمو مهتمة حقا بإيجاد حل لمسائل حقوق الإنسان، فإنه ينبغي عليها أن تدعم على نحو فعال جهود الدول النامية من أجل ممارسة الحق في التنمية.

٨ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، قال إن من المهم ألا تقوم دولة ما بإكراه دولة أخرى على القبول بمعاييرها لحقوق الإنسان، حيث أن لكل دولة نظامها الاجتماعي والسياسي والفلسفي والثقافي الخاص بها. وأكد بالنيابة عن وفد بلده على أهمية العلاقات المتوازنة بين حقوق الإنسان للفرد وحقوق المجتمع. فالفرد لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن المجتمع. كما أن حقوق الإنسان التي تتمحور حول الفرد ليست مقبولة لدى مجتمع يؤيد الجماعية في كنف الاشتراكية. وأضاف أن وفد بلده لن يسمح أبدا بأي خرق لسيادة بلده أو تشويه لسمعة نظامها الاشتراكي، الذي يمثل سلاحا قويا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٩ - السيد يو بي ثاين تين (ميانمار): قال إنه في فترة ما بعد الحرب بدأ التركيز بصورة متزايدة على مسائل حقوق الإنسان، بيد أن هذا الاهتمام لن يكون مثمرا إلا إذا اتسم بالموضوعية والحياد واللاإنتقائية. وأضاف أنه ينبغي احترام التنوع الثري للخلفيات التاريخية والثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية للأمم، والاعتراف باختلاف أولوياتها. وينبغي ألا تحاول أية دولة أو مجموعة دول إعادة رسم العالم وفقا لما تتخيله. واستطرد يقول إنها لمن العلامات المؤسفة للفترة التي نعيشها أن بعض الدول تلجأ أكثر فأكثر إلى تسييس حقوق الإنسان فتستخدمها كوسائل للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة. وأعرب عن قلق وفد بلده لاختيار بلدان صغيرة لتوجيه اصبع الاتهام لها بارتكاب انتهاكات مزعومة، بينما تعامل بلدان أخرى تكثر فيها الانتهاكات، بتعاطف وبتفهم لوضعها.

١٠ - وأضاف يقول إن أي دراسة لحالة حقوق الإنسان في بلده ينبغي أن تستند إلى فهم لكامل الوضع الذي يعتبر أحد التحولات الكبرى. فشعب ميانمار أفضل حالا بكثير مما كان عليه قبل ثمانية أعوام، عندما كان البلد في حالة فوضى نتيجة لأنشطة مجموعات مسلحة عديدة. وقد حسن استعادة السلم والاستقرار واعتماد اقتصاد السوق في وضع الاقتصاد ومكّنت الحكومة من تنفيذ مشاريع إنمائية، على الرغم من امتناع بعض الدول عن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المؤسف أن بعض البلدان اختارت تجاهل حق شعبه في التنمية الذي يعتبر من حقوق الإنسان الأساسية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تتمكن البلدان من العمل معا من أجل إزالة العقبات التي تحول دون ممارسة ذلك الحق.

١١ - واستطرد قائلا إن العملية السياسية في ميانمار تقوم أساسا على أن من مشغولات الشعب أن يقرر مصيره. ولا يمكن لأي بلد أن يسمح لفرد أو لمجموعة منظمة أن تهدد جهود المصالحة الوطنية، ومن باب أحرى أن يتغاضى عن أي عمل يؤدي إلى انحلال القانون والنظام. ولا يمكن أن تكون هناك حلول وسطى في مسائل الأمن الوطني. وأردف يقول إنه على الأفراد الذين يخرقون القانون أن يتوقعوا اتخاذ إجراءات ضدهم: فلا يمكن لأحد أن يختبئ وراء ستار الحصانة السياسية. وبما أنه لا يسجن أي أحد في ميانمار

بسبب معتقداته السياسية، فإن وفد بلده يرى أن النداءات الداعية إلى الإطلاق الفوري لسراح السجناء السياسيين غير مقبولة.

١٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى أن موقف الاتحاد الأوروبي وخاصة الدانمرك بشأن وفاة السيد جيمز ليندر نيكولز، وهو مواطن من ميانمار، هو موقف غير منطقي ولا مبرر له. وإن الإصرار على إجراء تحقيق يقوم به المقرر الخاص أمر يدعو للحيرة. فقد أتيحت المعلومات ذات الصلة بالموضوع لجميع السفارات المعنية. كما أن وزير الخارجية قام بنفسه بإطلاع الاتحاد الأوروبي في مناسبتين على الظروف التي أحاطت بوفاة السيد نيكولز.

١٣ - وأكد من جديد رغبة بلده في التعاون مع الأمم المتحدة، ومع بلدان أخرى. وأضاف أن ميانمار تؤمن بأن التعاون هو أفضل طريقة لضمان تمتع الشعوب الكامل بحقوق الإنسان في كل مكان.

١٤ - السيد هوانسو (بنن): قال إنه قد أصبح من المألوف الإشارة إلى الصلة القائمة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والواقع أنه تبين من تجربة بنن منذ ١٩٩٠ أن الحوار السياسي واحترام الحريات الأساسية وسيادة القانون جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق الديمقراطية. وقد سعت حكومته إلى نشر ثقافة لحقوق الإنسان. وبمساعدة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عقدت دورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية ومسؤولي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ونظمت حلقات دراسية بشأن مواضيع من قبيل تعليم حقوق الإنسان، وحقوق المحتجزين واستقلال القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تجري مواءمة التشريع الوطني مع الصكوك الدولية حقوق الإنسان.

١٥ - وقال إن القيم الديمقراطية ما فتئت تترسخ أكثر من أي وقت مضى في النظام السياسي لبنن. وتتعايش شتى فروع الحكومة في انسجام وتمكن شعب بنن من أن ينتخب ممثليه السياسيين في انتخابات حرة متعددة الأحزاب تمتع فيها جميع المرشحين بحرية تعبير غير مقيدة.

١٦ - واستدرك قائلا إن عملية الإصلاح الاقتصادي كانت أكثر صعوبة. فحكومته تسعى إلى تخفيف حدة الآثار السلبية لبرنامج التكيف الهيكلي الذي شُرع فيه في عام ١٩٨٩ بالحرص على مراعاة البعد الاجتماعي فيها، أثناء تنفيذ شتى مراحل البرنامج، وقد تم الاضطلاع بمشاريع تلبي احتياجات الشعب في مجال التغذية والرعاية الصحية والإسكان والتعليم.

١٧ - وأعرب عن اقتناع وفد بلده بالصلة القائمة بين التقدم الاقتصادي والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وقال إن الوفد يرحب لذلك باعتراف المجتمع الدولي بالحق في التنمية باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان. غير أن الوفد يساوره القلق من أن الجهود التي يبذلها مركز حقوق الإنسان والمفوض السامي بغية إعمال هذا الحق الهام يعيقها انعدام الموارد، وحث البلدان المانحة على زيادة مساهماتها.

١٨ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب بالأهمية التي توليها للعمل الوقائي أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ولعل الصلات التي أقامها المركز والمفوض السامي مع الوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية والبنك الدولي ستعزز كثيرا نطاق التدابير الوقائية وإعمال الحق في التنمية على السواء. وفيما يتعلق بإعادة تشكيل هيكل المركز، قال إن وفد بلده يعرب عن أسفه لكون المفوض السامي لم يستأنس بآراء الدول الأعضاء.

١٩ - واختتم قائلا إن معرفة طبيعة حقوق الإنسان وفهمها شرط مسبق لضمان احترامها. ولذلك فإن وفد بلده يشيد بأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولا سيما عملها من أجل ترويج ثقافة للسلام والذي بدأ بالمؤتمر الدولي المعني بالسلام في ذهن الإنسان، الذي سيعقد في ياموسوكرو، كوت ديفوار، في تموز/يوليه ١٩٨٩. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لجميع برامج اليونسكو الرامية إلى تمكين الشعوب على اختلاف ثقافاتها من التعايش بروح من التسامح.

٢٠ - السيد ماهوغو (كينيا): قال إن جميع حقوق الإنسان مترابطة وغير قابل للتجزئة. وأشار إلى أن بلده طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة وأعاد تأكيد التزامه بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقال إن كينيا ليس لها سجل مثالي في مجال حقوق الإنسان، مثلها في ذلك مثل جميع البلدان. فليس ثمة بلد أو نظام سياسي محصن ضد الانتهاكات أو مستأثر بالحكمة في هذا المجال. وقد أنشأت حكومته لجنة دائمة مستقلة معنية بحقوق الإنسان للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بإساءة الموظفين الحكوميين لاستعمال السلطة أو ارتكابهم لمعاملة غير عادلة ولتوعية الجمهور بجميع جوانب حقوق الإنسان في هذا البلد. وقال إن كينيا تؤيد بقوة تعزيز إقامة العدل في مجال حقوق الإنسان وترى ضرورة تقديم الدعم في هذا الصدد للبلدان النامية المحتاجة، ولا سيما في أفريقيا.

٢١ - ومضى قائلا إن إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان مسألة ضرورية لزيادة فعاليته. غير أن عملية الإصلاح ينبغي أن تراعي مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموظفين وأن تتم بتنسيق ملائم مع الدول الأعضاء. وقد تم الاعتراف بالحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وينبغي أن يعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان على إزالة جميع العقبات التي تعترض إعمال هذا الحق، بالقيام بأمور منها ضمان أن تتولى ذلك شعبة مستقلة في مركز حقوق الإنسان. واختتم قائلا إن وفده يدعو إلى قدر أكبرمن التشاور والتعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ويشدد على أهمية الكف عن استخدام حقوق الإنسان كسلاح سياسي لأغراض السياسة الخارجية.

٢٢ - السيدة مسدوا (الجزائر): شددت على أهمية الحق في التنمية وضرورة ضمان إفراد مكانة ملائمة لهذا الحق في أعمال مركز حقوق الإنسان. وإدراكا من الجزائر لحقيقة أن تعزيز وحماية الحريات الأساسية والمبادئ الديمقراطية من مهام الحكومات، فإنها أيدت جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عما يقابلها من هيئات رصد ناشئة بمقتضى المعاهدات. وأشارت إلى أن الانضمام الأخير لبلدها إلى اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إنما يثبت تصميم الجزائر على ضمان الإعمال الفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢٣ - وأضافت قائلة إن الجزائر إذ تصمم على إقامة ديمقراطية حقة تواجه انبعاث عقائد من القرون الوسطى تتنافى مع حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. وتستخدم الدولة في مكافحتها للإرهاب والأصولية الظلامية جميع الوسائل القانونية للحفاظ على النظام والأمن العام ضامنة في الوقت ذاته حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة. وقد ألغت الجزائر المحاكم الاستثنائية واتخذت تدابير عفو لتشجيع العودة إلى السلم المدني.

٢٤ - وأشارت إلى أن النظام القضائي الجزائري سيتعزز بإنشاء مجلس للدولة مما سيزيد من استقلال القضاء ويوفر ضمانة إضافية لحماية المواطنين من التعسفات المحتملة في استعمال السلطة من جانب الدولة. وقد أتاح تعيين وسيط في آذار/مارس ١٩٩٥ آلية طعن غير قضائية إضافية لجميع المواطنين. وعُلقت عقوبة الإعدام منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأغلق آخر مركز احتجاز إداري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ومن سخرية الأقدار أن تُقابل بالتجاهل على نطاق واسع الجهود التي تبذلها الجزائر لحماية حقوق الإنسان في هذه الظروف العصيبة.

٢٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن الجزائر قد أثبتت التزامها بالديمقراطية بعقد انتخابات رئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بحضور مراقبين دوليين من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أكدوا طابعها الحر والديمقراطي. وسيجرى استفتاء دستوري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لإنشاء هيئة ثانية مما سيضمن توازنا أفضل بين الفرعين التنفيذي والتشريعي. وقررت الجزائر إجراء انتخابات تشريعية وبلدية في ١٩٩٧، بمشاركة جميع المجموعات السياسية التي تنبذ العنف وتحترم الدستور.

٢٦ - السيد شيرينسيوك (جمهورية مولدوفا): قال إن بلده قد التزم بالديمقراطية التزاما راسخا وأولى أهمية خاصة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وبناء عليه، انضم إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وواءم تشريعه الداخلي مع أحكامها. كما اتخذ خطوات لزيادة تعاونه في مجال حقوق الإنسان مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما مجلس أوروبا. وأشار إلى أن بلده يعلق أهمية قصوى على تعزيز الآليات التي تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وقد أنجز مؤخرا الدورة الأولى للاقتراع في الانتخابات الرئاسية، بحضور مراقبين دوليين.

٢٧ - وأضاف قائلا إن عملية تحقيق الديمقراطية والإصلاح في البلد لا تزال تتأثر، للأسف، بأعمال النظام الانفصالي الذي يسيطر على المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا. فالحركة الانفصالية لم تنشأ نتيجة لانتهاكات حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية معينة، بل إن بواعثها سياسية وايديولوجية. وقد سعت حكومته بدعم من المنظمات الدولية إلى إيجاد حل مقبول لدى الأطراف المعنية، وهي مستعدة لمنح

مركز الحكم الذاتي الخاص لتلك المنطقة بروح من التراضي. غير أن السلطات في المنطقة، التي أعلنت جمهورية غير دستورية بإيعاز من قوى أجنبية، غير مستعدة بعد لقبول حل يستند إلى الاحترام غير المشروط للسلامة الإقليمية لجمهورية مولدوفا وسيادتها.

٢٨ - وأعرب عن الأسف لأن بعض البيانات الصادرة عن مجلس نواب الاتحاد الروسي (الدوما)، وهو البلد الذي يقوم بالوساطة في عملية التفاوض الحالية، ليس من شأنها أن تسهل تطبيع الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. فقد قرر الدوما، في جملة أمور، إبرام اتفاق اقتصادي وعسكري وثقافي مع تلك المنطقة وأعلن عن أنها منطقة ذات مصلحة استراتيجية رئيسية للاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، أوصى الدوما بأن ينظر الاتحاد الروسي في إمكانية مرابطة وحدة عسكرية روسية بصورة دائمة في تلك المنطقة.

٢٩ - وقال إن حكومته تعتبر ذلك القرار مخالفا للاتفاق المتعلق بالمركز القانوني للمنطقة وشروط انسحاب القوات الروسية، الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مع الاتحاد الروسي، وأعربت عن قلقها من أن الدوما يستخدم حماية حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات الروسية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية مولدوفا.

٣٠ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يود أن يشير أيضا إلى أن حقوق الإنسان الواجبة لسكان مولدوفا في المنطقة المذكورة لا تزال تتعرض للانتهاك. فالمواطنون المولدوفيون الذي يعيشون هناك يحرمون من حقهم في المشاركة في انتخابات البلد وفي عملية الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية، ومن حقهم في الطعن أمام الهيئات القضائية ودراسة لغتهم الأم. ورغم العديد من النداءات التي وجهتها حكومته والمنظمات الدولية إلى السلطات غير الدستورية في تيراسبول، فإن أعضاء جماعة إيلاسكو، الذين صدرت في حقهم أحكام غير قانونية، لا يزالون في السجن. ولا يزال سكان المنطقة يتعرضون لحملة اضطهاد على يد السلطات. وقال إن حكومته تلتمس التأييد السياسي والمعنوي من المنظمات الدولية لتغيير الحالة المنذرة بالخطر.

٣١ - وفي الختام أعرب عن تأييد حكومته لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان وطلب إلى المفوض السامي أن ينظر في إمكانية مساعدة حكومته في جهودها الرامية إلى ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية من جمهورية مولدوفا.

٣٢ - السيد كوانغ لي (جمهورية كوريا): أكد على أن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هما الأسس الحقيقية التي تقوم عليها التنمية الحقة والرخاء ولا بد من دمجهما في أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية. ورغم التقدم الملحوظ المحرز في هذا المجال، لا تزال ترتكب تجاوزات فظيعة لحقوق الإنسان وانتهاكات صارخة للحريات الأساسية في كل أنحاء العالم. ولذلك فإنه يؤكد على ضرورة تحسين آلية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وأثنى على جهود المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية إلى إقامة حوار مع شتى الحكومات بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في بلدانها. وأشار إلى ضرورة أن تكون برامج حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وعملية السلام برمتها، في حين أن زيادة

الحضور الميداني لموظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان يمكن أن يساعد على ضمان احترام حقوق الإنسان في أوقات النزاع. وللحيلولة دون حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ينبغي إعطاء الأولوية لإنهاء ما يتمتع به مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان من حصانة من العقاب وإنشاء آليات حمائية. وينبغي إقامة روادع قانونية وآليات عقابية من قبيل محكمة جنائية دولية.

٣٣ - ومضى قائلا إنه لما كان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مهمة تحظى بالأولوية، فإن وفد بلده يؤيد بصورة تامة التوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص بشأن هذا الموضوع (E/CN.4/1996/53/Add.1). ففيما يتعلق بمسألة "نساء الترفيه" التي تناولها التقرير، يرى بلده ضرورة الكشف عن جميع الحقائق الملابسة لمحنة هؤلاء النساء خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك كدرس تاريخي قيّم للأجيال المقبلة لمنع تكرار حالات مأساوية مماثلة. ولا يمكن تسوية مسألة تعويض كل ضحية من الضحايا إلا عندما تكون تدابير التعويض مقبولة لدى الضحايا، وكذلك لدى المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وقال إن حكومته لا تزال قلقة، في هذا الصدد، لكون بعض الدوائر السياسية في اليابان لا تزال تشوه الحقائق التاريخية، بل وتسعى إلى حذف الإشارات إلى هذه المسألة في الكتب المدرسية.

٣٤ - وأعرب عن تقدير وفد بلده لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان الرامية إلى إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان، غير أنه يظل قلقا لأن انعدام الموارد يعيق العمل الحيوي للمركز والآليات الأخرى لحقوق الإنسان على حد سواء. وقال إن من دواعي سروره أن يعلن أن حكومته تعتزم التبرع بمعدات للتشغيل الآلي للمكاتب وبمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كمساعدة مالية للمركز في ١٩٩٦. وأعرب عن مساندة وفد بلده لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في ميدان حقوق الإنسان في إطار برنامج المركز المتعلق بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكانعكاس للقيمة التي توليها لدور المؤسسات الوطنية، تنظر حكومته في إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. واختتم قائلا إنه نظرا لضرورة تعزيز ثقافة قوامها السلام والتسامح لضمان التمتع بحقوق الإنسان، فإنه يساند تماما الجهود الدولية، بما فيها أعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

٣٥ - السيد سرقيوة (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه رغما عن نجاح المجتمع الدولي في صياغة عدد من الاتفاقات الدولية التي وضعت الأساس لبيئة حقوق إنسان صحية. فلا تزال انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ترتكب في كثير من أنحاء العالم. فشعوب مثل الشعب الفلسطيني، تعيش تحت الاحتلال، وتتعرض لإساءة يومية؛ وشعوب كثيرة أخرى تكون ضحايا لنزاعات إثنية أو دينية أو اجتماعية. وقد اعتمدت بعض البلدان نهجا انتقائيا إلى حد كبير إزاء مسائل حقوق الإنسان، منصبة نفسها حاميا لهذه المسائل في حين أنها في الحقيقة تستخدمها لخدمة مصالحها ذاتها. ومثل هذه الممارسات تجعل من المستحيل أن يتمتع الجميع بجميع الحقوق المحددة في الصكوك الدولية تمتعا كاملا. وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا ضرورة التساوي والتزام الحياد والموضوعية في التعامل مع حقوق الإنسان ضمانا لتطبيقها في

جميع أنحاء العالم. لذا يؤيد وفده سياسة المفوض السامي في إقامة حوار مع البلدان والتعاون معها بدلا من العمل بمعيار مزدوج.

٣٦ - وأردف قائلا إن وفده يرى أن جميع حقوق الإنسان مترابطة وأن الحق في التنمية لا يمكن فصله عن حقوق الإنسان الأخرى. لذا فهو يأمل أن يزيد المفوض السامي من اتصالاته بالمؤسسات المالية الدولية بغية تسهيل استيفاء هذا الحق.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالتقرير المؤقت بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/51/457)، فإنه يلاحظ أن المقرر الخاص، في الفقرة ٩٩ من تقريره، أكد على أن الحكومات يجب عليها أن تحترم حق جميع الأشخاص في الحياة، حتى عندما يظهر هؤلاء استخفافا تاما بحياة الآخرين. وهو يجد من الصعب عليه أن يفهم السبب في أن يجري بوضوح معاملة الناس الذين يمثلون تهديدا لحياة الآخرين باحترام أكبر من ضحاياهم الأبرياء. وقد ورد في الفقرة ١٠٥ من التقرير أن استصواب إلغاء عقوبة الإعدام قد أعيد تأكيدها بقوة في مناسبات مختلفة من جانب "أجهزة وهيئات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وفي جملتها مجلس الأمن واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والجمعية العامة". وتلك هي المرة الأولى التي يسمع فيها أن مجلس الأمن هو هيئة لحقوق الإنسان أو أن الهيئات ذات الصلة والجمعية العامة دعت إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وموقف الجماهيرية العربية الليبية بشأن عقوبة الإعدام هو أن عقوبة الإعدام ينبغي إلغاؤها، إلا فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمثلون تهديدا للمجتمع. وأي محاولة لفرض إلغاء كامل لعقوبة الإعدام أمر غير مقبول طالما ظلت عقوبة الإعدام هي الرادع المعقول الوحيد لجريمة العنف. والأبرياء لهم نفس الحق في الحياة. ومن الأفضل أن يكرس المقرر الخاص نفسه لدراسة المسائل المسندة إليه، بدلا من إقحام نفسه في مسائل غير ذات صلة على الإطلاق.

٣٨ - واستمر قائلا إن وفده يؤيد إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان. بيد أنه إذا أريد نجاح هذه الممارسة، فينبغي أن تتاح لكل دولة عضو فرصة التعبير عن وجهة نظرها بشأن عملية إعادة التشكيل. وفي هذا الصدد، يؤكد وفده وجوب توزيع وظائف المركز وفقا لتوزيع جغرافي أنصف، نظرا لأن عدد الموظفين التقنيين من البلدان المتقدمة النمو يزيد إلى حد كبير عن عدد الموظفين من البلدان النامية.

٣٩ - واختتم كلامه قائلا إن بلده كان من ضمن أوائل البلدان الموقعة على صكوك حقوق الإنسان الدولية، وعيا منها بأهمية الفرد في المجتمع. بيد أن جهودها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان تحبط بفعل التدابير التعسفية التي تفرض ضدها عملا بقرارات مجلس الأمن. وقد أنشئ مجلس الأمن بهدف صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بيد أن حياة أبرياء كثيرين، وخصوصا من أضعف أفراد المجتمع، تعرضت للخطر من جراء أفظع انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكب بإذن المجلس. وتساءل كيف يمكن لأي جهاز للأمم المتحدة أن يتخذ قرارات تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك الميثاق، على نحو ما فعل

مجلس الأمن عندما فرض جزاءات على الجماهيرية العربية الليبية، في الوقت الذي يفترض فيه أن تحمي الأمم المتحدة حقوق الإنسان.

٤٠ - السيدة فارغاس (نيكاراغوا): قالت إن إنشاء الأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما مضت كان مصدر أمل لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية، التي لا تزال الأغلبية العظمى منها تحت الحكم الاستعماري أو تحت أنظمة ديكتاتورية تحرم شعوبها من الحرية والكرامة والعدالة، وتجرم الكلام عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، فإن عملية التنمية المستقلة الديمقراطية لا تزال جديدة نسبيا. والكثير منها، مثل نيكاراغوا لا زال يحاول أن يتخلص من تراث الديكتاتوريات والحروب والفقر والتخلف. ولا تزال دول نامية أخرى كثيرة تعاني من النزاعات المزعزعة للاستقرار التي سببتها منافسات عرقية ودينية. والبلدان النامية تدرك إدراكا تاما أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان تحدي يجب مواجهته على الصعيد الوطني أساسا. بيد أن للمجتمع الدولي دورا يؤديه، ليس عن طريق توجيه إصبع الاتهام أو الدخول في مناقشة عقيمة، وإنما بالمشاركة في حوار بناء لتحقيق نتائج إيجابية وعملية والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي الآن هو ضمان التنفيذ العملي المتوازن للتوصيات التي اعتمدت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٤١ - وأردفت قائلة إن العالم تغير تغيرا دراميا في السنوات الأخيرة، وإن كان التقدم المحرز في الجبهة السياسية لم يماثله تقدم مماثل في الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية. فمعظم البلدان النامية ما تزال تعاني من الفقر وسوء التغذية والأمية والمشاكل الصحية. وفي كثير من الحالات، غياب الحريات الأساسية. لذا فإن الحق في التنمية ضروري لشعوب البلدان النامية التي في حاجة إلى دخول أعلى وخدمات اجتماعية وصحية وتعليمية محسنة وفرصة للهروب من الفقر المدقع والتمتع بأحوال معيشية أفضل لو كان المراد أن يكونوا قادرين على الإسهام إسهاما بناء في تنمية نظم ديمقراطية تضمن المراعاة التامة لحقوق الإنسان.

٤٢ - وأضافت قائلة إنه ينبغي اعتماد نهج مجدد لحقوق الإنسان يعطي الأولوية للوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان. وإذا أردنا إنشاء نظام عالمي جديد عن حق فلا بد من مواجهة تحدي التنمية. لذا يرحب وفدها بالتأكيد الذي أولي للحق في التنمية في التقارير الأخيرة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، وتثني عليه لعقد مشاورات مع البنك الدولي بشأن إمكانية التعاون في برامج للتنمية المستدامة. وهي تأمل أن تقدم معلومات إضافية عن هذا التعاون في الدورة التالية للجنة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام متزايد بالآثار السلبية للتكيف الهيكلي على المؤشرات الاجتماعية، وبالآثار التي ستلحق باقتصادات البلدان النامية من جراء التكلفة المرتفعة لخدمة دينها الأجنبي. ويلزم، عند إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، إيلاء انتباه خاص لتحديد العقبات الوطنية والدولية الماثلة في سبيل تنفيذ الحق في التنمية.

٤٣ - واستمرت قائلة إن حقوق الإنسان في نيكاراغوا تتمتع بحماية أكبر من أي وقت مضى. وهناك حرية تعبير كاملة، وليس هناك مسجونون سياسيون، ويمكن الإبلاغ بحرية عن أي إساءة ترتكبها السلطات، وتوجد هيئة قضائية مستقلة، ويعامل تعزيز حكم القانون كمسألة ذات أولوية. والانتخابات العامة الأخيرة،

التي عقدت في سلام والتي اشتركت فيها نسبة كبيرة من الناخبين، دليل آخر على تعزيز الديمقراطية، التي قدمت بدورها إطارا مناسبا لحماية حقوق الإنسان والتمتع الكامل بها.

٤٤ - ومضت قائلة إن المجتمع الدولي أتيحت له فرصة إعادة توجيه وتعزيز التزامه بحقوق الإنسان. وينبغي القيام بذلك بروح من التوازن وتوافق الآراء والتضامن والتعاون وذلك لتعزيز التقدم المحرز بالفعل.

٤٥ - السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه باقتراب المجتمع الدولي من فجر القرن الحادي والعشرين، فهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الأمل بإشراق عهد من السلام واحترام حقوق الإنسان. وفي العقدين الماضيين، زاد عدد البلدان الديمقراطية ثلاث مرات. ففي عام ١٩٩٦، ذهب أكثر من بليون نسمة إلى صناديق الاقتراع. وفي غواتيمالا، كانت حملة الحكومة الجديدة ضد الفساد، ومن أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان ووضع نهاية لأطول نزاع مدني في نصف الكرة الأرضية. وفي أنحاء العالم أجمع، تسعى البلدان المتطلعة إلى التقدم إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين.

٤٦ - وأردفت قائلة ومع ذلك فإن الاتجاه الديمقراطي ليس عالميا. فكثير من الحكومات تعتمد في سلطتها على الإكراه، لا على الموافقة الشعبية. ففي ميانمار، مثلا، أصدر مجلس الدولة لاستتباب الأمن والنظام مرسوما يهدد ناقديه بالسجن حتى ٢٠ عاما. والمؤتمر الوطني، الذي يجتمع ليضع مشروع دستور جديد ليس سوى خدعة. وقد منع زعيم المعارضة، أونغ سان سوكي، عضو التحالف الوطني من أجل الديمقراطية، من عقد مؤتمر للحزب. ووفد الولايات المتحدة يحث الجمعية العامة إلى أن تدعو لإجراء حوار ديمقراطي حقيقي، واحترام الحق في الكلمة وحرية الاجتماع، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ووضع نهاية للسخرة في ميانمار.

٤٧ - وأضافت قائلة وفي العراق فإن نظام صدام حسين الوحشي، غير القانوني يعذب ويرهب الشعب العراقي، ويكبت المعارضة المدنية والدينية، ويقتل معارضيه. كذلك يتضمن تقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية سردا لحالات احتجاز تعسفي، وتعذيب وإعدام بإجراءات موجزة. ويدعو وفدها حكومتي الدولتين إلى وقف قمع شعبيهما وتقديم دعمهما إلى الإرهاب الدولي.

٤٨ - واستمرت قائلة إن الحالة في السودان أيضا تدعو إلى القلق. ورغما عن أن طرفي النزاع المدني في هذا البلد متهمان بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، فإن الحكومة تستحق لوما سياسيا على قصفها العشوائي للمدنيين. بيد أن إبداء السلطات استعدادها للسماح للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بزيارة السودان يدعو إلى التفاؤل. وفي نيجيريا لا يزال يتعين على تعهد الحكومة بالتحول إلى النظام الديمقراطي أن يحقق نتائج ملموسة. وعلى الرغم من بدء حملة انتخابية، فهي تستغل للحد من مشاركة أحزاب المعارضة، وقد استأنفت صحف مستقلة أعمال النشر، وإن تعرض صحفيوها للمضايقات. وأطلق سراح بعض المسجونين السياسيين، بيد أن هناك ما يزيد على ١٠٠ مسجون ما زالوا رهن الاحتجاز.

٤٩ - ومضت قائلة وفي أفريقيا الوسطى، شكلت التوترات بين عرقي الهوتو والتوتسي مصدرا لقلق شديد للمجتمع الدولي. وعودة اللاجئين الهوتو الأخيرة إلى رواندا تطور حظي بترحيب حار، وتلاحظ حكومتها بارتياح تعهد السلطات الرواندية بضمان أمن وحقوق الإنسان للهوتو جميعهم. ويلزم على المجتمع الدولي أن يساعد رواندا في الوفاء بهذا التعهد، وفي تسوية الحالات الجنائية الكثيرة المرتبطة بإبادة الجنس التي حدثت في عام ١٩٩٤، عن طريق الإجراءات القانونية اللازمة. وفي بوروندي، لا تزال إساءات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة قوات الأمن، وجماعات الثوار تمثل شاغلا رئيسيا.

٥٠ - واستطردت قائلة إن حكومتها لا تزال تعمل لإجراء تغيير ديمقراطي في كوبا. وخلال زيارة أخيرة إلى الصين، أعرب وزير خارجية الولايات المتحدة عن قلقه المستمر للكبت المستمر للمعارضة في ذلك البلد ولحالة حقوق الإنسان في التبت. وفي البلقان، تشجعت حكومتها من جراء التنفيذ البطيء، وإن كان مستمرا، للاتفاقية الإطارية العامة للسلام التي عقدت في دايتون، أوهيو.

٥١ - واسترسلت قائلة إنه يلزم إنهاء النزاع المسلح في أفغانستان. فالنساء والفتيات اللائي تحملن سنوات طويلة من الحرب، حرمن من حقوقهن بفعل المراسيم الشديدة القسوة التي أصدرها الطالبان. وقد أثبت الشعب الأفغاني شجاعته البدنية في الكفاح من أجل الاستقلال، والشجاعة المعنوية مطلوبة الآن لإنهاء القتال وتأسيس حكومة عريضة القاعدة.

٥٢ - واختتمت كلامها قائلة إن الفاصل الأعظم السائد في عالم اليوم ليس بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب، وإنما بين أولئك الذين يحاولون أن يبنوا المستقبل. وحكومتها تدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام كرامة مواطنيها، والوفاء بالتزاماتها التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والاعراف بالرابطة العضوية بين التنمية البشرية وحرية الإنسان.

٥٣ - السيد السنوسي (المغرب): قال إن المجتمع الدولي يمكنه أن يفخر عن حق بإنجازاته في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. وعلى وجه الخصوص، يعبر تصديق عدد متزايد على الدوام من الدول على صكوك دولية مختلفة عن الاعتراف المتزايد بشمولية حقوق الإنسان. وقد تشجع وفده من التطورات الإيجابية التي حصلت في حالة حقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم عام ١٩٩٦. وهناك كل ما يدعو إلى الأمل ليس فقط في أن يصبح الاعتراف بحقوق الإنسان عالميا في يوم من الأيام وإنما أيضا التمتع الفعلي بهذه الحقوق. ولو أريد تحقيق هذا الهدف، فيلزم على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل لتنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٥٤ - وأردف قائلا إن وفده يلاحظ بارتياح الأهمية التي أوليت للحق في التنمية أثناء مداولات اللجنة. وفي حين أنه لا ينبغي أبدا أن تكون الأحوال الاقتصادية والاجتماعية مبررا لإساءات حقوق الإنسان. فمن الواضح أن التقدم في ميدان حقوق الإنسان يمضي يدا بيد مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٥ - وأضاف قائلا إن المغرب بدأت، بعد ما حصلت على استقلالها، عملية بطيئة، وإن كانت منتظمة، لبناء دولة يحكمها القانون وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان التي تتضمن تعاليم الإسلام ومثاليات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد عدلت حكومته بالتدريج التشريع الوطني في البلد كيما تجعله متفقا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها المغرب. وقد أنشأت، على مدار السنوات العشر الماضية، مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس دستوري ووزارة لحقوق الإنسان. وهناك ايضا منظمات غير حكومية عديدة نشطة في هذا الميدان. وبوعي حكومته بالترابط بين احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد أجرت مؤخرا استبيانا بشأن تعديل دستور عام ١٩٩٢، ويجري وضع تشريع بغية عقد انتخابات وطنية. وفي سعيها لتعزيز حقوق الإنسان، شددت حكومته بصفة خاصة على حقوق المرأة والطفل والحقوق الثقافية.

٥٦ - واستمر قائلا إنه يجري إدراج ثقافة حقوق الإنسان بالتدريج في المناهج الدراسية في المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء مركز للتدريب والوثائق بمساعدة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشكر حكومته المركز والمفوض السامي والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان لعملهم القيم.

٥٧ - ومضى قائلا إن وفده مقتنع بأن مسائل حقوق الإنسان ستعالج بطريقة أكثر فعالية لو أولي احترام أوسع لسيادة الدولة وتسامح أكبر للتنوع الثقافي. وثمة حاجة إلى ديمقراطية أوسع ليس فقط داخل حدود الدول، وإنما أيضا داخل المجتمع الدولي.

٥٨ - السيد ستيفانوف (بلغاريا): قال إن بلغاريا، بوصفها بلدا مجاورا، مهتمة بشكل خاص بتحسين حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وإن حكومته تسهم في عملية السلام بعد النزاع في البوسنة والهرسك، فترسل الخبراء للمساعدة في تنفيذ الجوانب الإنسانية والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الاتفاق الإطاري العام للسلام. كما إنها على استعداد للمساهمة في عملية السلام الإقليمية من خلال تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

٥٩ - وأضاف قائلا إن بلغاريا تولي اهتماما خاصا لحالة حقوق الإنسان للأقلية القومية البلغارية في صربيا، التي ينبغي أن يُسمح لها بالعيش بحرية وكرامة وبأن تتاح لها كل فرصة للتعبير عن هويتها الإثنية دونما قيد. وما برحت حكومته تحاول حل هذه المسألة مع السلطات اليوغوسلافية على أساس ثنائي؛ وهي تأمل في أن يُسهِّل جو النوايا الحسنة الذي اتسمت به الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا مع يوغوسلافيا البحث عن حلول عملية دائمة للمشاكل المعلقة. بيد أن توقعات حكومته لمّا تتحقق بعد، ولا تزال الشكاوى تتوالى من أفراد الأقلية البلغارية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتعبير عن الهوية الإثنية. ففي بعض الحالات، نهت سلطات التعليم المحلية، كما زعِم، المدرسين والتلاميذ عن استعمال اللغة البلغارية في الصفوف، كما حرمت المدارس التي يداوم فيها أفراد الأقلية البلغارية من حق الاحتفال بالأعياد البلغارية التقليدية. وقد أعربت لجنة حقوق الطفل، في ملاحظاتها الختامية على تقرير يوغوسلافيا، عن قلقها بشأن الإمعان في استبعاد التعليم بلغات أخرى غير الصربية، مثل البلغارية. ومن الجوهري أن يتمتع

البلغاريون في يوغوسلافيا، على قدم المساواة مع الأقليات القومية الأخرى، بحقوقهم الدستورية في التعبير عن هويتهم الإثنية والتعليم بلغتهم الأم.

٦٠ - وأضاف قائلا إن المسائل المتعلقة بالأقلية القومية البلغارية في صربيا قد أثيرت في عدد من التقارير المرفوعة إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. كما أعربت اللجنة عن قلقها وطلبت أن تحترم السلطات اليوغوسلافية حقوق الأقلية البلغارية. وأعرب عن ترحيب حكومته بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة إلى المنطقة التي تسكنها الأقلية البلغارية في صربيا، مما سيمكّنها من التحقيق في جميع الظروف المتصلة بولايتها بشكل موضوعي نزيه عن طريق الاستعانة بأوسع نطاق ممكن من مصادر المعلومات. وأردف قائلا إن عمل مكتب المقررة الخاصة في بلغراد بشكل فعال هو شرط مسبق ضروري من أجل الحصول على معلومات موضوعية نزيهة.

٦١ - السيد شيريلا (رومانيا): قال إن وجود إطار شامل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هو إنجاز عظيم. كما يعود إلى المجتمع الدولي الفضل في التزامه في السنوات الأخيرة بتعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان. بيد أنه من المسائل التي تثير القلق أن هدف الوصول الشامل إلى صكوك حقوق الإنسان المبينة في إعلان وبرنامج عمل فيينا لمّا يتحقق بعد وأن دولا كثيرة ما برحت تبدي تحفظاتها إزاء هذه الصكوك. وأعلن عن دعم رومانيا الشديد لجميع المبادرات الرامية إلى سحب التحفظات التي تناقض صكوك حقوق الإنسان نصا وروحا. إذ لا بد للدول من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والمؤسسية المناسبة لضمان الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية.

٦٢ - وأعرب عن امتنان رومانيا للدعم القيّم الذي تلقته من أجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهي في طريقها إلى الديمقراطية وتعزيز حكم القانون. كما أعرب عن تأييدها الكامل لجهود المفوض السامي لحقوق الإنسان لإعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان وتمكينه من الاستجابة للتحديات الجديدة بالشكل المناسب. كما أعرب عن ثناء حكومته على الأعمال التي أنجزها المفوض السامي للحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان وتعزيز أجهزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٦٣ - وأعرب عن تأكيد وفده على أهمية التزامات الإبلاغ فيما يتعلق بحقوق الإنسان وكذلك أهمية إجراءات الاتصال المنصوص عليها بموجب بعض معاهدات حقوق الإنسان. فقد زودت نظم الإبلاغ والاتصال الحكومات بمعلومات مفيدة قد تساعدها على الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد رومانيا الشديد إعداد بروتوكولات اختيارية تدخل إجراءات الاتصال في الاتفاقيات التي لا تتضمنها بعد. وفي حين أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من مسؤولية الحكومات، فإنه من المستحسن أيضا إشراك المجتمع المدني في هذه العملية. وأعرب عن دعم وفده في هذا الصدد مبادرات المفوض السامي في ميدان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

٦٤ - وأضاف قائلا إن المجتمع الروماني قد تعلم كثيرا خلال عملية الإصلاح الديمقراطي الجارية؛ وإن هذه العملية صعبة، ولكن بدعم الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، أصبح الوصول إلى صكوك حقوق الإنسان وإعمالها حقيقة واقعة. وأي تأخير في عملية التصديق والإعمال الشاملين لصكوك حقوق الإنسان سيجعل من الأصعب على المجتمع الدولي الاستجابة بشكل فعال للتحديات الجديدة الناجمة عن التطور المعقد للمجتمع الإنساني. وأعرب عن اعتقاد حكومته المتين بأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية جزء لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي الحقيقي.

٦٥ - السيد بومانيس (لاتفيا): قال إن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد أكدا من جديد عالمية حقوق الإنسان. بيد أن هذا المفهوم لا يكون ذا مغزى إلا عندما تفي جميع الدول بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في فيينا. وكان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أول المؤتمرات الدولية التي اشتركت فيها لاتفيا. وقد اعتمدت حكومته بعد ذلك خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات المؤتمر. وفي عام ١٩٩٥، أنشأت مكتبا وطنيا لحقوق الإنسان، وهو هيئة مستقلة ولايتها، هي: زيادة الوعي العام لحقوق الإنسان؛ وتلقي رسائل الأفراد والتحقيق فيها؛ ورفع التوصيات بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى البرلمان والحكومة. وقد أثنى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على حكومته لإنشائها هذا المكتب، الذي وصفه بأنه مثال هام بالنسبة للبلدان الأخرى. كما أنشِئ مجلس استشاري معني بالأقليات لتحسين الحوار بين السلطات والأقليات الإثنية في لاتفيا.

٦٦ - وأضاف قائلا إنه يمكن عزو حالة حقوق الإنسان في لاتفيا في الوقت الحالي جزئيا إلى عدد من العوامل التاريخية. ففي عام ١٩٤٠، احتل الاتحاد السوفياتي جمهورية لاتفيا ودمجها فيه بالقوة. وخلال ما أعقب ذلك من إرهاب، رحل آلاف اللاتفيين أو هربوا إلى المنفى. وبعد ذلك، استقر في لاتفيا حوالي مليون مهاجر من الاتحاد السوفياتي، معظمهم من الروس، وكثيرون منهم يتمتعون بامتيازات خاصة. ونتيجة لهذا، لم يزد عدد اللاتفيين في عام ١٩٨٩ عن نصف السكان وكانوا في عداد الأقليات في أكبر مدن البلد السبع، بما فيها العاصمة ريجا. وبعد استعادة الاستقلال في عام ١٩٩١، واجهت لاتفيا التحدي المتمثل في دمج سكانها من غير اللاتفيين، الذين يمثلون حوالي نصف السكان؛ وكانت عملية مستمرة وسلمية. فمُنِح السكان المهاجرون جميع الحقوق والحريات الأساسية التي يعترف بها المجتمع الدولي، في حين أبدت الطائفة الإثنية اللاتفية التسامح والنوايا الحسنة. كما توفر مدارس لاتفيا الرسمية التعليم الثانوي بثماني لغات تتكلمها أقليات قومية، بما فيها الروسية.

٦٧ - وتابع كلمته قائلا إن الشرط الرئيسي للحصول على الجنسية اللاتفية هو معرفة اللغة اللاتفية. بيد أن السكان من غير اللاتفيين الذين تعلموا اللغة اللاتفية هم لسوء الحظ أقل من الثلث، حتى بعد العيش في لاتفيا لسنوات. أما أن واحدا في المائة فقط من الأشخاص المؤهلين للحصول على الجنسية قد تقدموا فعلا بطلب للحصول عليها في عام ١٩٩٦ فيمكن عزوه بوضوح إلى قلة معرفتهم باللغة اللاتفية. ولمعالجة هذه المشكلة، أنشأت الحكومة برنامج لتعليم اللغة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٨ - وفي البيان الصادر عن بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في لاتفيا شاهد" على التزام حكومته بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد زار البلد مختلف الخبراء الدوليين، بمن في ذلك المفوض السامي والأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، فلم يجدوا أي دليل على انتهاك جسيم أو جماعي لحقوق الإنسان. والمشاكل التي يواجهها بلده ناجمة بلا شك عن الوضع الديموغرافي الخاص جدا بلاتفيا. وعلى الاتحاد الروسي، بوصفه الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي، تقع مسؤولية التعاون على حل هذه المشاكل وبناء علاقات جديدة مع جيرانه تقوم على التسامح والمصالحة.

٦٩ - واختتم كلمته قائلا إن حكومته ترى أن أحكام قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٨ قد نُفِّذت بكاملها وأن النظر مرة أخرى في حالة حقوق الإنسان في استونيا ولاتفيا لن يخدم أي غرض مفيد، إذا ما انتهت المناقشة بشأن البند ١١٠ من جدول الأعمال.

٧٠ - السيد كوتشتكوف (البوسنة والهرسك): قال إن عاما واحدا بالضبط قد انقضى على توقيع اتفاق دايتون للسلام؛ وإن الاتفاق قد عاد على البوسنة والهرسك بالسلام، وبنهاية العدوان، كما هو مأمول. فقد أنشئت مناطق فصل للقوات العسكرية، بيد أن القوات الوطنية تحاول تحويل خطوطها الفاصلة إلى حدود دولية، مقاومة بذلك الاندماج من جديد في دولة متسامحة متعددة الطوائف إثنيا ودينيا وثقافيا. ولا تزال هذه القوات تشترك في التطهير الإثني وتعيق عودة النازحين إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، لا يزال مرتكبو أخطر جرائم الحرب طلقاء.

٧١ - وأضاف قائلا إن العودة إلى الحياة الطبيعية في بلده تتقدم ببطء وتعتورها صعوبات جمة؛ وإن أهم شيء هو أن النساء والأطفال لم يعودوا يُقتلون بنيران القناصين وقذائفهم؛ وإن تحسُّنا قد طرأ على توفير الغذاء والكهرباء والماء؛ وإن الأطفال قد عادوا إلى مدارسهم. بيد أن التعمير واستعادة الاقتصاد ما برحا متخلفين؛ فالموارد المقدمة فعلا هي أقل من ٥٠ في المائة من الموارد التي خصصها المجتمع الدولي وتعهد بدفعها لهذا الغرض، مما أدى إلى بقاء أناس كثيرين عاطلين عن العمل، معظمهم من الشباب والجنود المسرحين.

٧٢ - وقد أجريت الانتخابات من أجل المؤسسات العليا في الدولة. ورغم الصعوبات الجمة المعزوة إلى سياسة الإعاقة التي انتهجتها جمهورية صربيا، أخذت الرئاسة المكونة من ثلاثة أشخاص تعمل فعلا. بيد أنه لا يزال يتعين التوصل إلى اتفاق بشأن بدء أعمال البرلمان وبشأن إنشاء مجلس الوزراء والمحكمة الدستورية والعضوية فيهما.

٧٣ - وتابع كلمته قائلا إنه من الصعب، في مثل هذه الظروف المعقدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ضمان ممارسة حقوق الإنسان وحرياته. فحالة حقوق الإنسان في الجزء الأعظم من أراضي البلد خطيرة، بل ومثيرة للذعر، وخاصة في أراضي جمهورية صربيا وفي بعض أجزاء الاتحاد الخاضعة لسيطرة مجلس الدفاع الكرواتي. فقد تعرض الناس هناك لضغوط سياسية ونفسية هائلة، كما حدث تمييز فيما يتعلق بالعمالة وممارسة حقوق أخرى. بل أخذت القوات الوطنية تقاوم عملية التحول إلى الديمقراطية والأخذ بحكم القانون.

٧٤ - واستنادا إلى اتفاق دايتون للسلام، أنشئت لجنة لحقوق الإنسان، ولا بد من تكثيف أنشطتها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر، مثل هدم المنازل وحرقها بقصد الحيلولة دون عودة اللاجئين والنازحين.

٧٥ - ورغم الأحوال الصعبة للغاية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، فقد مارست حكومته خلافتها بالنسبة لصكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، وذلك منذ عام ١٩٩٣. وصادقت الآن على صكوك حقوق الإنسان المتبقية المنصوص عليها في تذييل اتفاق السلام. ومن المتوقع أن تنشئ الجمعية التشريعية والرئاسة ومجلس الوزراء، وكذلك السلطات المحلية المختصة، برامج لاعتماد الأنظمة الضرورية ورصد الآليات في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وستُمنح الأولوية للجوانب التالية: خلق الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين والنازحين بسلام إلى ديارهم، وهو الشرط المسبق الأساسي لإعادة الدمج في البلد، واستعادة الانفتاح والبدء في عملية المصالحة؛ وحرية الحركة في جميع أرجاء الوطن، وبدون هذا لا يمكن الشروع في عودة اللاجئين والنازحين وفي أعمال التعمير الاقتصادي؛ وعدم التمييز فيما يتعلق بالعمالة وممارسة الحقوق الأخرى المتعلقة بمؤسسات القانون والإدارة العامة؛ وتجهيز مطالبات اللاجئين والنازحين بأملاكهم كي يتسنى لهم بدء حياة جديدة واستئناف أنشطتهم الاقتصادية. وسيكون من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة لهذا الغرض. كما أنه من الجوهري التثبت من الحقيقة بشأن آلاف المفقودين؛ ومساعدة ضحايا الإبادة الجماعية والاغتصاب وسوء المعاملة؛ وتقديم جميع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والمحرضين عليها للمحاكمة.

٧٦ - وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان، فقد أنتِج منشور خاص يتضمن جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية المنصوص عليها في اتفاق دايتون للسلام. وبالنظر إلى التباين الكبير القائم في أراضي البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، يطلب وفده من المجتمع الدولي، فضلا عن ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية، أن يجعل مخصصات المساعدة للتعمير والإنعاش الاقتصادي مشروطة باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتعاون الكامل مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

مشروع القرار A/C.3/51/L.36 المتعلق باحترام حق الجميع في حرية السفر والأهمية الحيوية لِلم شمل الأسر

٧٧ - السيد راييس رودريجز (كوبا): قدم مشروع القرار، فقال إن الطفرة في الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة تعني أن حقوق العمال المهاجرين، ولا سيما الحق في لمّ شمل الأسر، قد أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل. وأردف قائلا إن مشروع القرار يدعو الحكومات، في جملة أمور، إلى حماية حقوق العمال المهاجرين والإحجام عن أي شكل من أشكال التمييز ضدهم، وضمان تمتعهم بالحق في إرسال الحوالات المالية إلى أقاربهم في بلدانهم الأصلية.

٧٨ - الرئيسة: أبلغت اللجنة أن عددا من الوفود قد طلب ممارسة حقه في الرد، وأنها دعتهم إلى أن يفعلوا ذلك.

٧٩ - السيد وانغ مين (الصين): رد على بيان ممثلة الولايات المتحدة، فقال إنها قد قدمت مزاعم لا أساس لها بشأن حالة حقوق الإنسان في الصين؛ وإنه ينبغي لحكومة الولايات المتحدة، بدلا من أن تتهم الآخرين بكل هذه الحيوية، أن تولي قدرا أكبر من الاهتمام لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المعروفة جيدا التي تُرتكب في بلدها ذاته. وأردف قائلا إن الحكومة المذكورة، التي تعتبر نفسها زعيمة العالم، قد اعتدت على السلامة الإقليمية لدولة أخرى، وفرضت عقوبات اقتصادية عليها، بل وتطلب أن تلتزم بلدان ثالثة بقوانين الولايات المتحدة المحلية. وعدد البلدان التي تعارض هذا السلوك هو في ازدياد: وهذه البلدان هي دول ذات سيادة وليس للولايات المتحدة سيطرة عليها كما أنه ليس لها الحق في التدخل في شؤونها الداخلية.

٨٠ - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على جمهورية الصين الشعبية بُعَيد إنشائها بقليل، بيد أن الشعب الصيني لم يرهبه ذلك؛ وإن الهجوم الأخير لتشويه سمعة الصين لن يبطئ من سرعة التقدم في الصين ولن يغير مسار التطور الذي اختاره شعبها.

٨١ - السيد أوتويلو (نيجيريا): رد على بيان ممثلة الولايات المتحدة، فقال إن نيجيريا تقوم بتنفيذ برنامج شامل للتحول الديمقراطي يدعو إلى الثقة؛ وإن الشعب النيجيري، وليس دولة أخرى، هو الذي يقرر ما هو في صالحه. فالانتقال جارٍ والعديد من التدابير التي يتضمنها برنامج الانتقال قد نُفِّذ بالفعل بإخلاص. فينبغي للدول الأخرى أن تبدي بعض التفهم وأن تراعي الظروف المحلية السائدة في البلد. وأشار، فيما يتعلق بإطلاق سراح المحتجزين، إلى أن الحكومة قد أنشأت لجنة لاستعراض حالات الأشخاص الذين لا يزالون قيد الاحتجاز؛ وأنه قد زود مؤخرا اللجنة بقائمة أسماء المحتجزين الذين أطلِق سراحهم. وذكَّر ممثلة الولايات المتحدة، فيما يتعلق بعدم مشاركة المعارضة السياسية في نيجيريا، بأن الانتخابات لم تُجر بعد وأن خمسة أحزاب سياسية قد تسجلت وأنها تتأهب للتنافس في الانتخابات المحلية. واختتم كلامه قائلا إن لكل مواطن نيجيري الخيار في الانضمام إلى أي من هذه الأحزاب.

٨٢ - السيد الحميميدي (العراق): رد على بيان ممثلة الولايات المتحدة، فقال إن احترامه للمجتمع الدولي، الممثَّل في اللجنة، يمنعه من الرد على ذلك البيان بنفس الأسلوب ومن استعمال نفس اللغة التي استعملتها ممثلة الولايات المتحدة. فالدولة التي تصر على تجويع ٢٠ مليون مواطن عراقي وعلى فرض الحصار على العراق، والتي قتلت أكثر من ٣٠٠ طفل وامرأة وشيخ كانوا يختبئون في أحد الملاجئ؛ والتي استعملت قنابل اليورانيوم المنخفض النظائر دونما تمييز في عدوانها على العراق، هي آخر دولة يحق لها الكلام عن حقوق الإنسان في اللجنة. واختتم كلمته قائلا إن بيان ممثلة الولايات المتحدة إنما يعبر عن موقف سياسي عدواني لا إرادي ليس له علاقة بحقوق الإنسان.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠.